

المملكة الأردنية الهاشمية
وزارة العدل
القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد فايز حمارنة
وعضوية القضاة السادة
محمد المحادين، هاني قافيش، د. فؤاد الدرادكة، د. عيسى المومني

المميز: مساعد المحامي العام المدني / إربد.
المميز ضده: عبدالرؤوف سالم نهار الروابدة.
وكيله المحامي عبدالسلام الروابدة.

بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١٤ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة
استئناف حقوق إربد في القضية رقم ٢٠١٥/١٥٠٢٢ تاريخ ٢٠١٥/١٢/٩ المتضمن
رد الاستئناف الأصلي والتبعية موضوعاً وتأييد القرار المستأنف الصادر عن محكمة
بداية حقوق إربد في القضية رقم ٢٠١٤/١٢٩٣ تاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٩ القاضي:
(بالزام الجهة المدعى عليها بدفع مبلغ ١٦٤٣٨٦,٣٧٠ ديناراً كتعويض عادل عن
الاستملاك الواقع على حصصه بقطعة الأرض موضوع الدعوى وتضمين المدعى
عليها الرسوم والمصاريف ومبلغ (١٠٠٠) دينار بدل أتعاب محاماة والفائدة القانونية
بواقع ٩% تسري بعد مرور شهر من اكتساب الحكم الدرجة القطعية في حال عدم
الدفع) وتضمين الجهة المدعى عليها الرسوم والمصاريف التي تكبدها المدعى في
مرحلة الاستئناف ومبلغ ٥٠٠ دينار أتعاب محاماة عن هذه المرحلة.

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي:

أولاً: أخطأت المحكمة بالنتيجة التي توصلت إليها وكان عليها رد الدعوى لعدم صحة الخصومة وعدم الإثبات.

ثانياً: أخطأت محكمة الاستئناف بعدم معالجة أسباب الاستئناف بما يتفق وأحكام المادة (١٨٨) من قانون أصول المحاكمات المدنية.

ثالثاً: أخطأت محكمة الاستئناف إذ قررت اعتماد تقرير الخبرة الذي جاء مبالغاً فيه وجزافياً ومجحفاً بحق الخزينة ولم يراع الخبراء أحكام المادة العاشرة من قانون الاستملاك.

رابعاً: وبالتناوب قد قضت محكمة الاستئناف بأكثر مما طلب المميز ضده وبشيء لم يطلبه.

لهذه الأسباب طلب المميز قبول التمييز شكلاً وفي الموضوع نقض القرار المميز.

القرار

وبالتدقيق والمداولة نجد إن المدعي/ المميز ضده قد أقام بتاريخ ٢٠١٤/٩/٢١ الدعوى رقم (٢٠١٤/١٢٩٣) لدى محكمة حقوق إربد بمواجهة المدعي عليها وزارة النقل للمطالبة بالتعويض عن الاستملاك الواقع على قطعة الأرض رقم (٧٢) حوض (٧٨) من أراضي (الرمثا) وهي نوع (ميري) مساحتها (٧٠ دونماً و٥٦١م^٢) وقد تم استملاك جزء من القطعة المذكورة مساحته (١٠٤٦٨م^٢) لأغراض الجهة المدعي عليها واستكمل الاستملاك مراحل القانونية.

نظرت محكمة البداية الدعوى وأصدرت بتاريخ ٢٩/١٢/٢٠١٤ حكمها المتضمن إلزام الجهة المدعى عليها بمبلغ (١٦٤٣٨٦,٣٧٠) ديناراً وتضمينها الرسوم والمصاريف و(١٠٠٠) دينار أتعاب محاماة والفائدة القانونية حسب قانون الاستملاك.

لم يقبل ممثل الجهة المدعى عليها مساعد المحامي العام المدني بهذا القرار فطعن فيه استئنافاً وتبعها المدعي بلائحة استئناف تبعي.

حيث قررت محكمة استئناف إربد في القضية رقم (٢٠١٥/١٥٠٢٢) بتاريخ ٩/١٢/٢٠١٥ رد الاستئنافين الأصلي والتبعي وتأييد القرار المستأنف وتضمين الجهة المدعى عليها الرسوم والمصاريف التي تكبدها المدعي في مرحلة الاستئناف ومبلغ (٥٠٠) دينار أتعاب محاماة عن المرحلة الاستئنافية.

لم يقبل ممثل الجهة المدعى عليها بالقرار الاستئنافي فطعن فيه تمييزاً للأسباب الواردة بلائحة التمييز المقدمة بتاريخ ١٤/١٢/٢٠١٥ ضمن المهلة القانونية. وتبلغ وكيل المميز ضده لائحة التمييز ولم يتقدم بلائحة جوابية.

ورداً على أسباب الطعن:

وعن السبب الأول ومفاده تخطئة محكمة الاستئناف بعدم رد الدعوى لعدم صحة الخصومة وعدم الإثبات إذ إن بينات الجهة المدعية غير كافية لإثبات دعواها.

وفي ذلك نجد إن البينة المقدمة في هذه الدعوى أثبتت أن المدعي يملك قطعة الأرض موضوع الدعوى وأن الجهة المدعى عليها استمكنت جزءاً من تلك القطعة وأن من حق المدعي المطالبة بالتعويض العادل عن المساحة المستملكة ويكون المدعي الخصم الحقيقي لهذه الغاية ويكون هذا السبب مستوجب الرد.

وعن السبب الثاني ومفاده تخطئة محكمة الاستئناف بعدم معالجة أسباب الاستئناف بما يتفق وأحكام المادة (١٨٨) من قانون أصول المحاكمات المدنية.

فقد اشتمل القرار المطعون فيه على علله وأسبابه بما يتفق وأحكام المادتين (١٦٠ و١٨٨/٤) من قانون أصول المحاكمات المدنية خلاف لما ورد في هذا السبب مما يوجب رده.

وعن السبب الثالث ومفاده تخطئة محكمة الاستئناف باعتماد تقرير الخبرة.

وفي ذلك نجد إن محكمة الاستئناف قامت بإجراء الخبرة بمعرفة ثلاثة خبراء من أهل الدراية والمعرفة والاختصاص.

وحيث إن تقرير الخبرة جاء واضحاً لا لبس فيه ولا غموض وموفياً بالغرض الذي أجري من أجله ومستوفياً لشروطه القانونية المنصوص عليها في المادة (٨٣) من قانون أصول المحاكمات المدنية وقد راعى الخبراء أحكام المادة (١٠) من قانون الاستملاك رقم ١٢ لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته ولا تشريب على محكمة الاستئناف إذ اعتمدت التقرير وركنت إليه في حكمها عليه وبالتالي فإن هذا السبب مستوجب الرد.

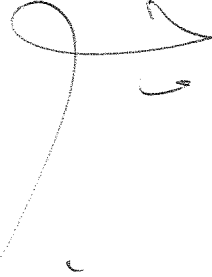
وحيث لا يجوز للمحكمة أن تسوئ مركز الطاعن عملاً بالمادة (٣/١٦٩) من قانون أصول المحاكمات المدنية، وحيث راعت محكمة الاستئناف ذلك تكون قد طبقت القانون تطبيقاً سليماً مما يتعين رد هذين السببين.

لهذا نقرر رد الطعن التمييزي وتأييد الحكم المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ٥ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٧هـ الموافق ٢٤/٣/٢٠١٦م.

برئاسة القاضي

نائب الرئيس



عضو

نائب الرئيس



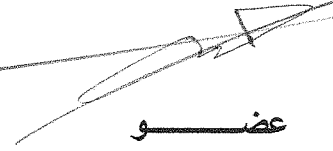
عضو

نائب الرئيس



عضو

نائب الرئيس



عضو

نائب الرئيس



رئيس الديوان

دقق/ع م

lawpedia.jo